

١٠ - كتاب الصداق^(١)

يُسْنُ تَنْحِيْتُهُ فِي الْعَقْدِ فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ لَمْ يَضُرَّ، وَلَا يُرَوِّجُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَلَا ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَ الْمُسَمَى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَا يَتَرَوِّجُ السَّيْفِيَّةُ وَالْعَبْدُ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا جَازَ جَعَلُهُ صَدَاقًا.

وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا، وَعَيْنًا وَدَيْنًا وَمَنْفَعَةً، وَتَمْلِكُهُ بِالسَّمِيَةِ وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْقَبْضِ، وَيَسْتَقْبِرُ بِالذُّخُولِ^(٢) أَوْ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الذُّخُولِ، وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَهُ إِنْ كَانَ حَالًا، فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا إِلَيْهِ فَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْاِمْتِنَاعِ، وَإِنْ وَرَدَتْ فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الذُّخُولِ بِأَنْ أَسَلَّمَتْ أَوْ اِزْتَدَّتْ سَقَطَ الْمَهْرُ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ بِأَنْ أَسَلَّمَ أَوْ اِزْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نِصْفُهُ^(٣) إِنْ كَانَ بَاقِيًا بِعَيْنِهِ، وَإِلَّا فَنِصْفِ قِيمَتِهِ أَقْلٌ مَا كَانَتْ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى التَّلْفِ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً رَجَعَ فِي النِّصْفِ دُونَ الزِّيَادَةِ، أَوْ مُتَّصِلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ رَدِّهِ زَائِدًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيمَتِهِ.

ثُمَّ مَهْرُ الْمِثْلِ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا، فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا فِي السَّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ وَالشُّيُوبَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ

(١) الصداق: هو المال الذي وجب على الزوج دفعه لزوجته بسبب عقد النكاح. والأصل فيه قوله سبحانه: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤] وحديث الشيخين: «التمس ولو خاتماً من حديد».

(٢) لقوله سبحانه: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١].

(٣) لقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفَ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

نَقَصِ رُوعِيَّ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَبِالْأَزْحَامِ وَالْأَفْنِسَاءِ بَلَدِهَا وَمَنْ يُشِيهَهَا، وَإِذَا أَعْسَرَ بِالمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الفَسْخُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الصَّدَاقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا أَوْ فِي الوَطْءِ فَقَوْلُهُ.

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِسُبُهَةِ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زِنَاً وَهِيَ مُكْرَهَةٌ لَزِمَهُ مَهْرُ المِثْلِ^(١)، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى الزَّوْنِ فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَحَيْثُ طُلِّقَتْ وَشَطَّرَ المَهْرُ لَا مُتْعَةً، وَحَيْثُ لَمْ يَشَطَّرْ إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ كَالْمَفْضُوزَةِ^(٢) إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالفَرَضِ، أَوْ بِأَنْ يَجِبَ الكُلُّ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا المُتْعَةُ^(٣)، وَهِيَ: شَيْءٌ يُقَدَّرُهُ القَاضِي بِاجْتِهَادِهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهِ حَالُ الزَّوْجَيْنِ.

فصل: [وليمة العرس]

وَلِيْمَةُ العُرْسِ^(٤) سَنَةٌ وَالسَّنَةُ أَنْ يُولِمَ بِشَاةٍ وَيَجُوزُ مَا تَسِيرَ مِنَ الطَّعَامِ، وَمَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا لَزِمَتْهُ^(٥) صَائِمًا كَانَ أَوْ مُفْطِرًا، فَإِذَا حَضَرَ نُدِبَ لَهُ الأَكْلُ وَلَا يَجِبُ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا تَطَوُّعًا وَلَمْ يَشُقَّ عَلَى صَاحِبِ الوَلِيْمَةِ صَوْمُهُ فَإِنْتِمَامُ الصَّوْمِ أَفْضَلُ، وَإِنْ شُقَّ عَلَيْهِ صَوْمُهُ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ، وَلَوْ جُوبِ الإِجَابَةُ شُرُوطٌ:

١ - أَنْ لَا يَخُصَّ بِهَا الأَغْنِيَاءُ^(٦) دُونَ الفُقَرَاءِ.

(١) ومهر المثل هو: المال الذي يطلب في الزواج لمثل الزوجة عادة، وفي هذه الحالة يلزم مهر المثل لحديث أحمد وغيره: «أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها».

(٢) المفضوضة: وهي التي تقول لوليها: زوجني بلا مهر، فيزوجها بلا مهر أو يسكت عن المهر.

(٣) المتعة: لغة: مشتقة من المتاع وهو: ما يستمتع به ويستمتع به. شرعاً: مال يجب على الزوج دفعه لامرأته المفارقة له بطلاق أو فراق. ودليلها قوله سبحانه: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرُسُوهُنَّ لهنَّ فَرِيضَةٌ وَمَنْعُوهُنَّ عَلَى المَوْسَعِ قَدْرَهُ وَعَلَى المَقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعاً بِالمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى المَحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(٤) الوليمة: مشتقة من التولم وهو: الاجتماع، وسُميت بذلك لأن الزوجين يجتمعان فيها.

والأصل فيها حديث البخاري: أن النبي ﷺ أولم على بعض نساته بمدين من شعير.

(٥) لحديث الشيخين: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها».

(٦) لحديث مسلم: «بئس الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الأغنياء ويترك المساكين، فمن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

٢ - وأن يدعوه في اليوم الأول، فإن أولم ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم تجب، أو في الثالث كرهت إجابته.

٣ - وأن لا يخضره لخوف منه أو طمعا في جاهه.

٤ - وأن لا يكون ثم من يتأذى أو لا تليق به مجالسته، ولا منكرا من زمر وخمر^(١)، وفرش حرير وصور حيوان على سقف أو جدار، أو وسادة منصوبة وستر، أو ثوب مكتوب عليه منكر وغير ذلك.

فإن كان المنكر يزول بحضوره أو كانت الصور على الأرض في بساط أو مخدة يتكى عليها، أو مقطوعة الرأس أو صور الشجر فليخضر، ولا يكره نشر المنكر ونحوه في الإملاكات بل هو خلاف الأولى والتقاطه أيضا خلاف الأولى.

باب معاشرة الأزواج

يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف^(٢) وبذل ما يلزمه من غير مظل ولا إظهار كراهة، ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد إلا برضاهما، وله أن يمنعها من الخروج من منزله^(٣)، فإن مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج، ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الإغراض عنهن بلا إثم، وليس له أن يتتدى الميت عند إحداهن إلا بالقرعة، فإن بات عند واحدة منهن لزمه الميت عند الباقيات بقدره، فإذا أراد القسم^(٤) أفرغ فمن خرجت

- (١) لحديث الحاكم: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعدن على مائدة يدار عليها الخمر».
- (٢) لقوله سبحانه: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٨] و﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ [النساء: ١٩].
- (٣) لحديث الطبراني: «لا يحل لامرأة أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره، ولا تخرج وهو كاره».
- (٤) القسم: لغة: النصيب. شرعا: أن من كان له أكثر من زوجة ويات عند واحدة منهن لزمه الميت عند باقيهن. والأصل في العدل بالقسم قوله سبحانه: ﴿فإن خضم أآ تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٣].

قُرْعَتُهَا قَدَمَهَا وَيَقْسِمُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَالرَّقَاءِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ حُرَّةٌ وَأُمَّةٌ قَسَمَ لِلْحُرَّةِ مِثْلَ مَا لِلْأُمَّةِ مَرَّتَيْنِ.

وَأَقْلُ الْقَسَمِ لَيْلَةٌ وَيَتَّبِعُهَا يَوْمٌ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَا يُرَادُ عَلَى ذَلِكَ، وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَابِعٌ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ بِالنَّهَارِ، فَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ كَالْحَارِسِ فَعِمَادُ قَسَمِهِ بِالنَّهَارِ.

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَطْءٌ لَكِنْ تُنْدَبُ التَّشْوِيَّةُ بَيْنَهُنَّ فِيهِ وَفِي سَائِرِ الْأَسْتِمْتَاعَاتِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِامْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِقُرْعَةٍ، فَإِنْ سَافَرَ بِقُرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْمُقِيمَةِ، وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ قُرْعَةٍ أَثِمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ، وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِيَعْضِ صَرَائِرِهَا بِرِضَا الزَّوْجِ جَازًا^(١)، وَإِنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ، فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْهَيْبَةِ عَادَتْ إِلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرُّجُوعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي نَوْبَةٍ أُخْرَى بِلا شُغْلٍ، فَإِنْ دَخَلَ بِالنَّهَارِ لِحَاجَةٍ أَوْ بِاللَّيْلِ لِضُرُورَةٍ جَازَ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ أَقَامَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ، فَإِنْ كَانَتْ بِكَرٍّ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَلَمْ يَقْضِ وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَيَقْضِي وَيَتَيْنَ أَنْ يُقِيمَ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِي، وَيُنْدَبُ لَهُ أَنْ يُخَيِّرَهَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ أَوْ بَدُونَهُ قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ، وَلَهُ الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالْحُقُوقِ، وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهُنَّ. وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ مِنَ الْوَطْءِ وَأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ فِيهِ.

وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ أَمَلَاتِ الشُّوْزِ^(٢) وَعَظَّهَا بِالْكَلامِ، وَإِنْ صَرَحتْ بِالنُّشُوزِ

(١) لَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا وَهَبَتْ سُودَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ نَوْبَتَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ.

(٢) الشُّوْزُ: لَفْعَةُ الْعَصِيانِ. شَرْعًا: عَصِيانُ الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا وَتَعَالِيهَا عَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنْ طَاعَتِهِ. وَنَشُوزُ الْمَرْأَةِ كَبِيرَةٌ وَحَرَامٌ لِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا لِعَنْتِهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَصْبَحَ».

هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ وَضَرَبَهَا ضَرْباً غَيْرَ مُبْرَحٍ^(١) أَي: لَا يَكْسِرُ عَظْماً وَلَا يَجْرَحُ لَحْماً وَلَا دَمًا سِوَاءَ نَشَزَتْ مَرَّةً أَوْ تَكَرَّرَتْ مِنْهَا، وَقِيلَ: لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نُشُوزُهَا.

باب النفقات

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ^(٢) يَوْمًا بِيَوْمٍ، فَإِنْ كَانَ مُوسِراً لَزِمَهُ مَدَانٍ مِنَ الْحَبِّ الْمُفْتَاتِ فِي الْبَلَدِ، وَإِنْ كَانَ مُغْسِراً فَمُدٌّ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطاً فَمُدٌّ وَنِصْفٌ، وَيَلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ أُجْرَةُ الطَّحْنِ وَالْحَبْزِ وَالْأُذْمِ عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَالذَّهْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى أَخْذِ الْعِوَضِ عَنْ ذَلِكَ جَازَ.

وَلَهَا مَا تَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسُّدْرِ وَالْمِشْطِ وَتَمَنِ مَاءِ الْأَغْتِسَالِ إِنْ كَانَ سَبِيهُ جَمَاعاً أَوْ نِفَاساً، فَإِنْ كَانَ سَبِيهُ حَيْضاً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمُهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ ثَمَنُ الطَّيِّبِ وَلَا أُجْرَةُ الطَّيِّبِ وَلَا شِرَاءُ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْبَلَدِ مِنْ ثِيَابِ الْبَدَنِ وَالْفَرَشِ وَالغِطَاءِ وَالْوِسَادَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ.

وَيَجِبُ تَسْلِيمُ التَّقَقُّعِ إِلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَتَسْلِيمُ الْكِسْوَةِ مِنْ أَوَّلِ الْفَضْلِ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً مَدَّةً قَبْلَيْتَ قَبْلِهَا لَمْ يَلْزِمَهُ إِبْدَالُهَا، وَإِنْ بَقِيَتْ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ، وَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي كِسْوَتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ.

(١) لقوله سبحانه: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً﴾ [النساء: ٣٤].

(٢) النفقة: كل ما يحتاجه الإنسان من طعام وشراب وكسوة ومسكن. والأصل في وجوب النفقة على الزوج قوله سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ [النساء: ٣٤].

وحديث مسلم: «فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله».

وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تُخْدَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِخْدَامُهَا
وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مِلْكَهَا، وَإِنَّمَا تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ إِذَا سَلَّمَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا
إِلَيْهِ أَوْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ أَوْ عَرَضَهَا وَلِئِذَا كَانَ صَغِيرَةً، سَوَاءً كَانَ الزَّوْجُ
كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأْتَى مِنْهُ الْوَطْءُ، إِلَّا أَنْ تُسَلِّمَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَلَا يُمَكِّنُ وَطْؤَهَا فَلَا
نَفَقَةَ لَهَا.

وَشَرَطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تُمَكِّنَهُ التَّمَكِينِ التَّامَّ بِحَيْثُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ،
فَلَوْ نَشَرَتْ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا، أَوْ أُحْرِمَتْ أَوْ
صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّمَهَا السَّيِّدُ لَيْلًا فَقَطْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا.

وَأَمَّا الْمُعْتَلَّةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ سَوَاءً كَانَتْ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وِفَاةٍ أَوْ
رَجْعِيَّةٍ أَوْ بَائِنٍ^(١)، وَأَمَّا النَّفَقَةُ فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوِفَاةِ وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا
وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا^(٢) يَدْفَعُ إِلَيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نَفَقَةَ
لَهَا وَالْكِسْوَةُ كَالنَّفَقَةِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ النَّفَقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي التَّمَكِينِ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوْلًا ثُمَّ يَدَّعِي الشُّوْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا.

وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُلَّةً صَارَتْ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا، وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ
الْمُعْرَبِينَ أَوْ بِالْكِسْوَةِ أَوْ بِالسُّكْنَى ثَبَتَ لَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ، فَإِنْ شَاءَتْ صَبَّرَتْ وَبَقِيَ
ذَلِكَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأُذْمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوَسَّرِينَ أَوْ
الْمُتَوَسِّطِينَ فَلَا فَسْخَ لَهَا، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَالنَّفَقَةُ فِي كَسْبِهِ وَإِلَّا فَمَا فِي يَدِهِ
إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ، وَإِلَّا فَإِنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ وَإِنْ شَاءَتْ صَبَّرَتْ إِلَى أَنْ
يَعْتِقَ فَتَأْخُذَ مِنْهُ.

(١) لحديث النسائي وابن ماجه وغيرهما: أن رسول الله ﷺ قال لاخت أبي سعيد الخدري:

«امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله».

(٢) لقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

فصل

يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى إِذَا فَضَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ^(١) وَإِنْ عَلَوْا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا، وَعَلَى الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا بِشَرْطِ الْفَقْرِ وَالْعَجْزِ^(٢) إِمَّا بِزَمَانَةٍ أَوْ طُفُولَةٍ أَوْ جُنُونٍ، وَتَجِبُ نَفَقَةُ زَوْجَةِ الأبِّ، فَإِنْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ وَأَوْلَادٌ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَفَقَةِ الْكُلِّ قَدَّمَ الْأُمَّ - ثُمَّ الأبَّ - ثُمَّ الابْنَ الصَّغِيرَ ثُمَّ الْكَبِيرَ، وَهَذِهِ النَّفَقَةُ مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ وَلَا تَسْتَقِرُّ فِي الذِّمَّةِ.

وَإِنْ اخْتَجَّ الْوَالِدُ الْمُعْسِرُ إِلَى النِّكَاحِ لَزِمَ الْوَالِدَ الْمُوسِرَ إِعْقَابُهُ بِالتَّزْوِيجِ أَوْ التَّسْرِي، وَمَنْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ دَوَابَّ لَزِمَهُ النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ، فَإِنْ اقْتَنَعَ أَلْزَمَهُ الْحَاكِمُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أُخْرَى عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَ وَالْأَبِيَعُ عَلَيْهِ.

فصل: [في الحضانة]

أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ^(٣) الطِّفْلِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُذَلِّيَاتُ بِإِنَاثٍ تَقْدَمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى، ثُمَّ الأبُّ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ثُمَّ الْأَخُّ الشَّقِيقُ، ثُمَّ لِلْأَبِّ ثُمَّ لِلْأُمِّ ثُمَّ الْخَالَةُ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبْوَيْنِ ثُمَّ بَنُوهُنَّ، ثُمَّ لِلْأَبِّ ثُمَّ بَنُوهُنَّ ثُمَّ لِلْأُمِّ ثُمَّ الْعَمَّةُ ثُمَّ الْعَمُّ، ثُمَّ بَنَاتُ الْخَالَةِ ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ.

وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْعَدَالَةَ وَالْعَقْلَ وَالْحُرِّيَّةَ وَكَذَا الْإِسْلَامُ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ مُسْلِمًا، وَلَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا نِكَحَتْ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ مَنْ لَهُ حَضَانَتُهُ.

- (١) لحديث الترمذي: «إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه».
- لحديث أبي داود: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم».
- (٢) أما شرط الفقر فلو كان الأصل أو الفرع غنيًا بمال فلا تجب نفقته، أما شرط العجز عن الكسب فالآباء والأمهات لو كانوا لا مال لهم ولكن يقدرين على الكسب وجبت نفقتهم بخلاف الفروع لا تجب نفقتهم إلا إذا كانوا عاجزين عن الكسب (أنوار المسالك).
- (٣) الحضانة: لغة: مأخوذة من الحضن وهو: الجنب.
- شرعاً: هي حفظ من لا يستقل بأمر نفسه وتربيته بمختلف وجوه التنمية والإصلاح، وتنتهي بالنسبة للصغير إلى سن التمييز.

وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الابْنُ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعَلِّمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا وَلَعَّ وَخَبَلَ.

باب الطلاق^(١)

يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ، فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ^(٢)، مِثْلُ أَنْ هُدِّدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ أَوْ ضَرْبِ مَبْرَحٍ، وَكَذَا شَتْمٍ أَوْ ضَرْبِ يَسِيرٍ وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمُرَوَّاتِ وَالْأَقْدَارِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسُّكْرَانِ وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يُزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ.

وَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوكَّلَ وَلَوْ امْرَأَةً، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطَلِّقَ مَتَى شَاءَ لَكِنْ إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: طَلَّقِي نَفْسِكَ، فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ: طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ، وَإِنْ أَخْرَتْ فَلَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتِ، وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ وَالْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ.

وَيُكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ^(٣)، وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ. ثُمَّ الطَّلَاقُ عَلَى أَسْئَامٍ: سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ مُحَرَّمٌ وَخَالَ عَنِ السُّنَّةِ وَالبِدْعَةِ. فَأَمَّا السُّنِّيُّ: فَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ^(٤)، وَالبِدْعِيُّ الْمُحَرَّمُ: أَنْ يُطَلِّقَ فِي

- (١) الطلاق: لفة: الحل والانحلال. شرعاً: حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه. والأصل فيه قوله سبحانه: «الطلاق مرتان فإمساكاً بمعروفٍ أو تسريحاً بإحسان» [البقرة: ٢٢٩]. وحديث أبي داود وابن ماجه: «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق».
- (٢) أما الإكراه بحق كما في إكراه القاضي للمولى على الطلاق فيقع.
- (٣) وذلك لأن الطلاق أبغض الحلال إلى الله تعالى، ودل على ذلك حديث الدارقطني والبيهقي: «ما خلق الله عز وجل على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق».
- (٤) لحديث الشيخين: عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «مره فليراجعها ثم ليحكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء».

الْحَيْضِ بِلا عَوْضٍ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعَهَا فِيهِ، فَإِذَا فَعَلَ نُدِبَ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَأَمَّا الْخَالِي عَنْهُمَا: فَطَّلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَامِلِ وَعَئِيرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ، فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سِوَاءُ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لا، وَلا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يُنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ، فَإِذَا قَالَ: طَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَّخْتُكَ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقَةٌ أَوْ مُفَارِقَةٌ أَوْ مُسَرَّحَةٌ طُلِّقْتَ سِوَاءَ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لا.

وَالْكِنَايَةُ قَوْلُهُ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ بَسْتَةٌ أَوْ بَائِنٌ وَحَرَامٌ، وَاعْتَدِي وَاسْتَبْرِي وَتَقَنَّعِي، وَالْحَقِي بِأَهْلِكَ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ قِيلَ لَهُ: أَلَيْكَ زَوْجَةٌ؟ فَقَالَ: لا، أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلَاقِ، فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يُنَوِ لَمْ يَقَعْ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ طَلَّقْتُ، وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طُلُقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَقَعَ مَا نَوَى، وَكَذَا سَائِرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ صَرِيحِهَا وَكِنَايَتِهَا.

وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضِ مِنْ أُنْعَاضِهَا مِثْلَ أَنْ قَالَ: نِصْفُكَ طَالِقٌ طُلِّقْتَ طَلَقَةً وَاحِدَةً، وَكَذَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلَقَةٍ أَوْ زُبْعَ طَلَقَةٍ طُلِّقْتَ طَلَقَةً، وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً طُلِّقْتَ طُلُقَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طُلُقَتَيْنِ طُلِّقْتَ طَلَقَةً، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طُلِّقْتَ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللهُ، وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ لَمْ تُطَلَّقِ^(١).

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى شَرْطٍ، وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ طُلِّقْتَ، فَإِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ طُلِّقْتَ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَةِ الدَّمِ، فَإِذَا قَالَتْ: حِضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ حِضَّتْ فَصَرَّتْكَ طَالِقٌ فَقَالَتْ: حِضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تُطَلَّقِ الضَّرَّةُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ إِذِنْ لَهَا فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً

(١) لحدیث الترمذی والنسائی والحاكم: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فقد استثنى».

سَفِيهَةً^(١)، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُخَالَعَ امْرَأَةَ الطِّفْلِ وَلَا أَنْ يُخَالَعَ الطِّفْلَةَ بِمَالِهَا، وَيَصِحُّ بِمَالِ الْوَلِيِّ وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ.

وَلَفْظُ الْخُلْعِ مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَيَّ أَوْ خَالَعْتِكِ عَلَيَّ أَلْفٍ، فَإِنْ قَالَتْ: قَبِلْتُ بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: إِنْ أُعْطَيْتِنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ بَانَتْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَتْ: طَلَّقْنِي عَلَيَّ أَلْفٍ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ.

وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا جَازَ أَنْ يَكُونَ عِوَضًا فِي الْخُلْعِ، فَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ غَيْرِ مُمْتَوَلٍ كَالْخَمْرِ بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَهُوَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ صَرِيحٌ^(٢).

وَمَنْ شَكَ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا لَمْ تُطَلَّقِ وَالْوَرَعُ أَنْ يُرَاجِعَ، وَإِنْ شَكَ هَلْ طَلَّقَ طَلَّقَتْهُ أَوْ أَكْثَرَ وَقَعَ الْأَقْلُ، وَمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لَمْ تَرْتُهُ الْمُطَلَّقةُ.

فصل: [في الرجعة]

إِذَا طَلَّقَ النِّسَاءَ طَلَّقَتْهُ أَوْ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدَ طَلَّقَتْهُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِلا عِوَضٍ فَلَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَضِيَ الْعِدَّةُ أَنْ يُرَاجِعَ^(٣) سِوَاءَ رَضِيَتْ أَمْ لَا وَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَرِثَهُ الْآخَرُ لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا وَلَا النَّظَرُ إِلَيْهَا وَلَا الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا قَبْلَ الْمُرَاجَعَةِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ بِعِوَضٍ فَلَا رَجْعَةَ لَهُ.

وَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِاللَّفْظِ فَقَطْ، فَيَقُولُ: رَاجَعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا أَوْ أَمْسَكْتُهَا وَلَا

(١) فإذا صدر منها التزام عوض في مقابلة فك العصمة بطل الخلع ووقع الطلاق رجعيًا، فإذا قال لزوجته السفيهة: إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق، فأبرأته لا يقع عليه الطلاق. (أنوار المسالك).

(٢) ينقص عدد الطلاق وقيل: هو فسخ إن لم ينو به الطلاق فلا ينقص به العدد.

(٣) الرجعة: وهي لغة: المرة من الرجوع. وشرعاً: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة.

والأصل فيها قوله سبحانه: «وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً» [البقرة: ٢٢٨].

وحدِيثُ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا.

يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ، وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ، أَمَا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَّقْتَيْنِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا، وَيَطْوُهَا فِي الْفَرْجِ وَأَذَنَاهُ نَغِيْبُ الْحَشْفَةِ بِشَرْطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ.

فصل: [في الإيلاء]

الْإِيْلَاءُ^(١) حَرَامٌ وَهُوَ: أَنْ يَخْلِفَ الزَّوْجُ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْعِتْقِ أَوْ بِالنِّزَامِ صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يَمِينًا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ فِي الْفَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا حَلَفَ كَذَلِكَ صَارَ مُؤَلِيًّا فَتَضَرَّبَ لَهُ مُدَّةٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا انْقَضَتْ وَلَمْ يُجَامِعْ فِيهَا وَلَا مَانِعٍ مِنْ جِهَتِهَا فَلَهَا عَقَبُ الْمُدَّةِ أَنْ تُطَالِبَهُ إِمَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْوَطْءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ، فَإِنْ جَامَعَ فَذَلِكَ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ، وَمَتَى حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَيْنِيًّا أَوْ مَجْبُوبًا فَلَيْسَ مُؤَلِيًّا.

فصل: [في الظهار]

الظَّهَارُ^(٢) هُوَ: أَنْ يُسَبِّهَ امْرَأَتَهُ بِظَهْرِ أُمِّهِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ مَحَارِمِهِ، أَوْ بَعْضِهِ مِنْ أَعْضَائِهَا فَيَقُولُ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَوْ كَفَرْجِهَا أَوْ كَيْدِهَا، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَوَجَدَ

(١) الإيلاء: لغة: من الآلية بمعنى اليمين.

شرعاً: هو أن يقسم الزوج المالك لحق الطلاق ألا يجامع زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر.

والأصل فيه قوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ * وإن عزموا الطلاق فإن الله سميعٌ عليمٌ ﴿ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].
وحديث مالك: «إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة أشهر حتى يوقف، فإذا أن يطلق وإما أن يفيء».

(٢) الظهار: لغة: مأخوذ من الظهر لقوله لزوجته: أنت علي كظهر أمي. شرعاً: أن يشبه الزوج زوجته في الحرمه بإحدى محارمه كأمه وأخته. والأصل فيه قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلِدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ * والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبيرٌ * فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴿ [المجادلة: ٢ - ٤].

الْعَوْدُ لِرِمْتِهِ الْكَفَّارَةُ وَحَرْمٌ وَطَوْهَا حَتَّى يُكْفَّرَ، وَالْعَوْدُ هُوَ: أَنْ يُمَكِّهَا بَعْدَ الظُّهَارِ زَمَانًا يُمَكِّئُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَقُلْ، فَإِنْ عَقَبَ الظُّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا كُلَّ مِسْكِينٍ مِثْلًا مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ حَبًّا بِالنِّيَّةِ.

باب العدة^(١)

عدة الطلاق:

مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ^(٢) عَلَيْهَا، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لِرِمْتِهَا الْعِدَّةُ سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ أَوْ بِالْغِنَى أَوْ أَحَدُهُمَا بِالْغَا وَالْآخَرُ صَغِيرًا، وَالْمُرَادُ بِاللُّدْخُولِ الْوِطْءُ، فَلَوْ خَلَا بِهَا وَلَمْ يَطَّأهَا ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا عِدَّةَ، وَإِذَا وَجَبَتِ الْعِدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ^(٣) بِشَرْطَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُ الْحَمْلِ حَتَّى لَوْ كَانَ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اشْتَرَطَ انْفِصَالُ الْجَمِيعِ، سَوَاءٌ انْفَصَلَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، كَامِلِ الْخِلْقَةِ أَوْ مُضَعَّغًا، لَمْ تُتَصَوَّرْ وَشَهْدُ الْقَوَائِلِ أَنَّهَا مَبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيٍّ، وَمَتَى كَانَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُمَا تَوَّأَمَانِ^(٤) وَلَا حَدَّ لِعِدَّةِ الْحَمْلِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَضَعَ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ أَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) العدة: لغة: مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه من الأقراء والأشهر. شرعاً: اسم لمدة معينة تترىبها المرأة تبعداً لله عز وجل أو تفجعاً على زوج أو تأكيداً من براءة الرحم.
(٢) ودليل ذلك قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَلُونَهَا فَمَتَمُوهُنَّ وَسِرْحُوهُنَّ سِرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

(٣) ودليل ذلك قوله سبحانه: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

(٤) لا تنقضي العدة إلا بوضعها، ومتى كان بينهما ستة أشهر فأكثر فكل منهنما حمل مستقل.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَنْسُوباً إِلَى مَنْ لَهُ الْعِدَّةُ، فَلَوْ حَمَلَتْ مِنْ زَنَا أَوْ وَطِئَ شُبْهَةٌ لَمْ تَنْقُضِ عِدَّةَ الْمُطَلَّقِ بِهِ، بَلْ فِي حَمْلِ وَطِئِ الشُّبْهَةِ تَسْتَقْبِلُ عِدَّةَ الْمُطَلَّقِ بَعْدَ الْوَضْعِ، وَكَذَا فِي حَمْلِ الزَّانَا إِنْ لَمْ تَحِضْ عَلَى الْحَمْلِ، فَإِنْ حَاضَتْ عَلَى الْحَمْلِ، انْقَضَتْ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ مِنْهُ^(١).

وَأَقْلُ مَدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلاً فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِضُ اعْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ^(٢) - الْقُرُوءُ: الْأَطْهَارُ -، وَيُخَسَّبُ لَهَا بَعْضُ الطُّهْرِ طَهْرًا كَامِلًا، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَحَاضَتْ بَعْدَ لَخْطَةِ انْقِضَتِ بِمُضِيِّ طَهْرَيْنِ آخَرَيْنِ وَالشَّرُوعِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ فَلَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ كَوَامِلٍ، فَإِذَا شَرَعَتْ فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ انْقَضَتْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَقَارَبَ حَيْضُهَا أَوْ يَتَبَاعَدَ.

فَمِثَالُ التَّقَارُبِ: أَنْ تَحِضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِذَا طُلِّقَتْ فِي آخِرِ الطُّهْرِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِأَسْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلِخَطَّتَيْنِ، أَوْ فِي آخِرِ حَيْضٍ فَسَبْعَةَ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلِخْطَةٍ وَهُوَ أَقْلُ الْمُمَكِّنِ فِي الْحُرَّةِ.

وَمِثَالُ التَّبَاعُدِ: أَنْ تَحِضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَتَطْهَرُ سِتَّةَ مَثَلًا أَوْ أَكْثَرَ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَطْهَارِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ قَامَتْ سِنِينَ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِضُ لِصَغَرِ أَوْ إِيَّاسِ اعْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِضُ فَانْقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضِ كَرِّضَاعٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ بِلا عَارِضٍ ظَاهِرٍ صَبَّرَتْ إِلَى سِنِّ الْيَأْسِ مِنَ الْحَيْضِ ثُمَّ تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، هَذَا كُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ.

عدة الوفاة:

فَإِنْ تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ فِي خِلَالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً اعْتَدَّتْ

(١) أي: من الحيض ولو لم تضع الحمل، فإذا انقضت عدتها بذلك جاز زواجها وهي حامل، وجزا لزوجها وطؤها لأن ماء الزنا لا حرمة له.

(٢) قروء: جمع قروء بالضم والفتح، وهو لفظ مشترك لذلك اختلفوا فيه على معنيين: الطهر والحيض.

بِالْوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِلَّا فَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ^(١) سِوَاهُ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أُمَّ لَا، هَذَا كُلُّهُ فِي الْحُرَّةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَمَةً وَلَوْ مُبْعُضَةً فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ، وَغَيْرُهَا مِمَّنْ تَحِيضُ بِطَهْرَيْنِ، وَمَنْ لَا تَحِيضُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ، وَفِي الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ وُطِئَتْ بِشَبِيهَةٍ تَعْتَدُ مِنَ الْوَطْءِ كَالْمُطَلَّغَةِ.

وَيَلْزَمُ الْمُعْتَدَةَ مُلَازِمَةُ الْمَنْزِلِ، فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَبِئْسَ حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَيَجُوزُ لِلْبَائِنِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ^(٢)، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمَسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ؛ إِمَّا لِخَوْفٍ أَوْ مَنَعَ مَالِكِهِ، أَوْ كَثْرَةَ تَأْذِيهَا بِجِيرَانِهَا أَوْ أَقَارِبِ زَوْجِهَا، أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ إِلَيْهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَمُسَاكَنْتُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ بِمِرَافِقِهِ.

وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ^(٣) فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَيُنْدَبُ فِي الْبَائِنِ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَيْتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَهُوَ: أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ^(٤) وَلَا تَلْبَسَ الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَصِبَ

(١) لقوله سبحانه: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٢) لأن نفقتها ليست واجبة على الزوج فيجوز لها الخروج لشراء طعام وبيع متاع وأما لغير حاجة فلا يجوز لها ومن ذلك: الخروج لزيارة الأموات أو الأحياء أو لعيادة المرضى، ويجوز لها قضاء دين أو نحوه. (أنوار المسالك).

(٣) بأن تمتع عن مظاهر الزينة والطيب. ودليله حديث الشيخين: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدَّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

(٤) وقد روى الشيخان عن زينب بنت أبي سلمة قالت: دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب فمست ثم قالت: والله مالي في الطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدَّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

وَلَا تَكْتَحِلَ بِإَيْمِدٍ وَنَخْوِهِ، فَإِنْ اخْتَجَتْ إِلَى الْكُحْلِ فَبِاللَّيْلِ وَتُرْبُلُهُ بِالنَّهَارِ، وَلَا نَلْبَسُ الصَّافِيَّ مِنْ أَزْرَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَضْفَرَ وَلَا تُرْجَلُ الشَّعْرُ^(١)، وَلَا تَسْتَعْمِلُ طَبِيبًا فِي بَدَنِ وَثَوْبٍ وَمَأْكُولٍ، وَلَهَا لُبْسُ الْإِبْرِيَسِمِ^(٢) وَعَسَلُ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ.

وَإِذَا رَجَعَ الْمُعْتَدَّةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةَ جَدِيدَةٍ، وَإِنْ تَزَوَّجَ مَنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى، وَمَتَى ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ قَبْلَ قَوْلِهَا، وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ.

فصل: [في الاستبراء]

مَنْ مَلَكَ أُمَّةً حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا^(٣) بَعْدَ قَبْضِهَا، بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَيَحِيضُ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا^(٤) تَحِيضُ وَالْأَفْشَهْرُ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَّةً فَاشْتَرَاهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَحَلَّتْ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ.

وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتَبَهَا ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ وَالْكِتَابَةُ لَمْ يَطَّأهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْمَنْسِيَةِ فِي مُدَّةِ الِاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا.

فصل: مَنْ أَتَتْ أُمَّتُهُ بِوَلَدٍ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَطِئَهَا لِحَقِّهِ سِوَاءَ كَانَ يَنْزُلُ مَتَيْتُهُ عَنْهَا أَمْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَهَا لَمْ يَلْحَقْهُ، وَمَنْ أَتَتْ زَوْجَتَهُ بِوَلَدٍ لِحَقِّهِ نَسَبُهُ إِنْ أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بِأَنْ تَأْتِي بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلِحِظَّةٍ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حِينِ

(١) ي: تدهنه بدهن وتسرحه به.

(٢) الإبريسم: وهو لباس من القطن أو الكتان.

(٣) الاستبراء: طلب براءة رحم المرأة من الحمل.

الأصل فيه قوله الصلاة والسلام في سبأيا أوطاس: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير
ت حمل حتى تحيض حيضة، رواه أبو داود والحاكم.

(٤) ي: غير حامل.

إِمْتِكَانِ الْاجْتِمَاعِ مَعَهَا إِذَا أَمْتِكَانَ وَطَوَّهَا وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَطِئَ، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ فِي أَمْتِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ تِسْعَ سِنِينَ وَنِصْفَ وَلِخِطَّةِ تِسْعِ الوَطْءِ، فَإِنْ لَمْ يُمْتِكَانَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بِأَنَّ آتَتْ بِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، أَوْ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا، أَوْ كَانَ لِلزَّوْجِ مِنَ السَّنِّ دُونَ مَا تَقَدَّمَ، أَوْ كَانَ مَقْطُوعَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ جَمِيعًا لَمْ يَلْحَقَهُ.

وَمَتَّى تَحَقَّقَ الزَّوْجُ أَنَّ الْوَالِدَ الَّذِي أَلْحَقَهُ الشَّرْعُ بِهِ لَيْسَ مِنْهُ بِأَنَّ عِلْمَهُ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَبَدًا لَزِمَهُ نَفْيُهُ بِاللُّعَانِ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ حَرَّمَ عَلَيْهِ نَفْيُهُ وَقَذْفُهَا، وَإِنْ كَانَ الْوَالِدُ أَسْوَدَ وَهُوَ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَمَنْ لَحِقَهُ نَسَبٌ فَأَخْرَجَ نَفْيَهُ بِلا عُدْرٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْفِيَهُ بِاللُّعَانِ لَمْ نُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْيَهُ عَلَى الْقَوْلِ جَبْنَاهُ إِلَيْهِ.

فصل: [في قذف الزوجة]

مَنْ قَذَفَ^(٢) زَوْجَتَهُ بِالزَّنَا فَطَوْلَبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يُنْقِطَهُ بِاللُّعَانِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْغَا عَاقِلًا مُخْتَارًا وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمْتِكَانُ أَنْ تُوطَأَ، فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَتَ زِنَاهَا أَوْ طِفْلَةً كَبِنَتْ شَهْرٍ عَزَّرَ وَلَمْ يُلَاعِنَ.

وَاللُّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا مِنَ الزَّنَا، وَإِنَّ هَذَا الْوَالِدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُمُ الْحَاكِمُ وَيُخَوِّفُهُ وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ

(١) اللعان: لغة: وهو الطرد والإبعاد.

شرعاً: هو كلمات معينة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطمع فراشه وألحق العار به. ودليله قوله سبحانه: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين * والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ [النور: ٦، ٧].

(٢) القذف: هو أن يرمي زوجته بالزنى، وللزوج الحق في أن يرميها بذلك إذا علم زناها أو ظنه ظناً مؤكدة.

مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَانْتَمَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَالِدِ، وَبَانَتْ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّأْيِيدِ وَلَزِمَهَا حَدُّ الرِّئَا.

وَلَهَا أَنْ تُسْقِطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللُّعَانِ فَتَقُولُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ: وَعَلَيَّ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الرِّئَا.

باب الرضاع^(١)

إِذَا نَارَ لِبَنَاتٍ تَسْعَ سِنِينَ لَبَنٌ مِنْ وَطْءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ^(٢) خَمْسَ رَضَعَاتٍ^(٣) مُتَّفَرِّقَاتٍ صَارَ ابْنُهَا، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطْ، وَصَارَتْ أُمَّهُ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنْ نَارَ اللَّبَنُ مِنْ حَمَلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وَفُرُوعُهُ فَقَطْ وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ وَإِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ، فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ وَيَحِلُّ النَّظَرُ وَالْخُلُوءُ كَالنَّسَبِ^(٤) دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ كَالْمِيرَاثِ وَالتَّقْفِيقِ.

- (١) الرضاع: لغة: اسم لمص الثدي وشرب لبنه.
 شرعاً: اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه.
 والأصل فيه قوله سبحانه: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣].
- (٢) لقوله سبحانه: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣]، «وفصّاله في عامين» [لقمان: ١٤]. وحديث الدارقطني: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين».
- (٣) لحديث مسلم عن عائشة: كان فيما نزل من القرآن: «عشر رضعات معلوماتٍ يحرمن» ثم نسخت: «بخمسة معلوماتٍ».
- (٤) لحديث الشيخين: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».